محضر جلسة رقم (١٠) الثلاثاء (٢٠١٥/٨/١١) م

عدد الحضور: (٢٨٩) نائباً.

بدأت الجلسة الساعة (١١:٤٥) صباحاً.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نيابةً عن الشعب نفتتح الجلسة العاشرة من الدورة الانتخابية الثالثة، السنة التشريعية الثانية، الفصل التشريعي الأول.

نبدؤها بقراءة آيات من القرآن الكريم.

- النائب عرفات كرم مصطفى برايم:-

يتلو آيات من القرآن الكريم.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أطلب من السيدات والسادة في بادئ الأمر تثبيت الحضور.

عدد الحضور (٢٩٧) نائب.

أطلب أيضاً من الدائرة البرلمانية نشر أسماء المتغيبين لهذا اليوم في الجريدة الرسمية والموقع الرسمي لمجلس النواب.

قدمت بيانات البعض منها يتعلق بأحداث نينوى والبعض الآخر يتعلق بالحادث الإجرامي الذي حصل في ديالى والبعض الآخر يتعلق بيوم الشباب العالمي ستتم قراءتها في الجلسة القادمة التي ستكون هذا اليوم الساعة الواحدة، أطلب من السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب أيضاً قراءة سورة الفاتحة على أرواح شهداء العراق وشهداء ديالى في الحادث الإجرامي في الحادث الإجرامي يوم أمس.

يقرأ كلمة حول الإصلاحات الحكومية والبرلمانية. (مرافق)

في ورقة الإصلاح الحكومية التي قُدمت بموجب قرار من مجلس الوزراء وهي الفقرة الثانية في جدول أعمال اليوم قرار مجلس الوزراء رقم (٣٠٧) لسنة ٢٠١٥.

سأتلو على مسامعكم مضمون هذا القرار والحزمة الأولى للإصلاحات المقدمة من قبل السيد رئيس مجلس الوزراء الدكتور حيدر العبادي في الجلسة الإستثنائية لمجلس الوزراء المنعقدة بتأريخ ٢٠١٥/٨/٩ والتي أقرها مجلس الوزراء بالإجماع، سأتلو ما تضمنته هذه الحزمة الأولى وبعد ذلك أطلب من السيدات والسادة أعضاء المجلس التصويت على حزمة الإصلاحات المقدمة.

يتلو الحزمة الأولى للإصلاحات المقدمة من قبل السيد رئيس مجلس الوزراء الدكتور حيدر العبادي في الجلسة الإستثنائية لمجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٥/٨/٩. (مرافق)

أطلب من السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب التصويت بالمجمل على حزمة الإصلاحات الأولية المقدمة من قبل السيد رئيس مجلس الوزراء بموجب قرار مجلس النواب، قرر مجلس النواب في جلسته المنعقدة في ٢٠١٥/٨/١١ إصدار القرار الآتي: **(قرار مجلس النواب المصادقة على الحزمة الأولى من الإصلاحات التي وافق عليها مجلس الوزراء بقراره المرقم**

(٣٠٧) لسنة ٢٠١٥ المتخذ في جلسته الإستثنائية في ٢٠١٥/٨/٩ بتنفيذها وفق أحكام الدستور والقوانين النافذة)، أطلب التصويت عليها حزمة واحدة، تصويت برفع الأيدي.

(تم التصويت بالموافقة بالإجماع).

* **الفقرة ثانياً ورقة الإصلاحات النيابية الأولى**، السيد رئيس اللجنة القانونية تهيئة قرار آخر.

في الوقت الذي تأتي فيه حزمة الإصلاحات يتم توزيع ورقة الإصلاحات النيابية بالنسخة الأخيرة.

في الوقت الذي تأتي فيه حزمة الإصلاحات المقدمة من مجلس الوزراء منسجمة مع ما بادر إليه مجلس النواب فإن المجلس ومع مباركته لها يرى تعضيدها ودعمها بحزمة إصلاحات مكملة تتدارك بعض الإصلاحات وتضبط ما ورد في بعضها بضابط الدستور والقانون، إضافة إلى تضمين ورقة الإصلاح ما يؤدي إلى تفعيل عمل مجلس النواب ولجانه النيابية والإرتقاء بمستوى أداءه في التشريع والرقابة وبما ينسجم مع تطلعات المواطنين في تقديم الخدمات والقضاء على الفساد من خلال الآتي:-

١- إنجاز عملية ترشيق الوزارات والهيئات المستقلة.

٢- إنهاء ملف التعيينات بالوكالة وتقديم المرشحين للتعيين في المناصب العليا من رؤساء الهيآت ووكلاء الوزارات والمستشارين وفق القانون للتصويت عليها واعتماد معايير الكفاءة والنزاهة بعيداً عن إعتماد معايير الانتماءات الحزبية والطائفية وإعفاء من لا تتوفر فيه الكفاءة والنزاهة ودون إنفراد جهة ما بإصدار ما يتعلق بقرارات التعيين أو الإعفاء.

٣- إنهاء ملف التعيينات بالوكالة في المناصب العسكرية والأمنية و تقديم المرشحين لرئاسة أركان الجيش و معاونيه ومن هم بمنصب قائد فرقة فما فوق ورئيس جهاز المخابرات الوطني ورؤساء الأجهزة الأمنية بإعتماد معايير الكفاءة والمهنية والنزاهة.

٤- تشريع قانون تحديد ولايات الرئاسات الثلاث بدورتين.

٥- تشريع قانون الضمان الإجتماعي بما يكفل لكل عراقي العيش الكريم والسكن الملائم على أن تتحمل الدولة راتب من ليس له وظيفة إلى حين إيجاد عمل مناسب له.

٦- المباشرة بعملية الترشيق ضمن الرئاسات والوزارات والهيئات والجهات غير المرتبطة بوزارة من خلال دمج المديريات القابلة للدمج للقضاء على الترهل الإداري في هذه الجهات.

٧- تقديم الحكومة الوزراء المقصرين والفاسدين الذين طالب المتظاهرون بإقالتهم لغرض سحب الثقة عنهم و خلال مدة لا تتجاوز إسبوعين.

٨- تفعيل النصوص القانونية المتعلقة بإقالة أعضاء مجلس النواب ممن تجاوزت غياباتهم وبدون عذر مشروع الحد القانوني وتلك المتعلقة بإستقطاع المبالغ المقررة بسبب الغياب غير المشروع للنواب وتحويل ما يتحصل من مبالغ إلى ميزانية القوات الأمنية وقوات الحشد الشعبي والنازحين من خلال لجنة نيابية مؤقتة.

٩- تقييم أداء رؤساء اللجان النيابية واستبدال من لم تثبت كفاءته في إدارة أعمال اللجنة.

١٠- تخفيض وتحديد أعداد الحمايات للمسؤولين وبدون إستثناء وتحويل الفائض منهم للعمل ضمن وزارتي الدفاع والداخلية.

١١- الإسراع بتشريع قانون التخلي عن الجنسية المكتسبة لمن يتولى منصباً سيادياً أو أمنياً مهماً.

وبالمناسبة وصل قانون التخلي عن الجنسية المزدوجة وسوف يوضع على جدول الأعمال بهذا الإطار.

١٢- المباشرة بتشريع القوانين التي نص الدستور على وجوب تشريعها و خصوصاً قانون النفط والغاز وقانون الأحزاب و المحكمة الإتحادية وقانون المعاهدات وقانون مجلس الإتحاد وقانون العفو وقوانين المصالحة الوطنية ومنها قانون الحرس الوطني.

١٣- دعوة مجلس القضاء الأعلى إلى تقديم ورقة إصلاح قضائي بما يضمن إستقلالية القضاء وعدم تأثره بالضغوط وتقديم المرشحين لرئاسة وعضوية محكمة التمييز الإتحادية ورئاسة الإدعاء العام ورئاسة هيأة الإشراف القضائي خلال فترة للتصويت عليهم في مجلس النواب.

وهذا اليوم وصل كتاب من مجلس القضاء الأعلى يؤشر أن إجتماع سوف يعقد يوم السبت لتدارس ورقة الإصلاح القضائي.

١٤- المباشرة بعملية الإستجواب للوزراء ورؤساء الهيآت المستقلة ممن إستكملت الإجراءات القانونية لعملية إستجوابهم.

و قد إستكملت عملية إستجواب الوزراء سوف نحدد هذا اليوم التوقيتات اللازمة لعملية إستجوابهم.

١٥ - إحالة ملفات الفساد وخصوصاً عقود التسليح وبيع وإيجار أموال الدولة إلى القضاء فوراً.

١٦- محاسبة وملاحقة الفاسدين وسراق المال العام ممن أثرى على حساب الشعب العراقي واسترداد ما بذمتهم من أموال.

١٧- الضرب على يد الخارجين على القانون وتحقيق بيئة آمنة يطمئن الناس فيها على أرواحهم وأعراضهم وأموالهم تكون صالحة لجذب الإستثمارات والكفاءات من الخارج.

١٨- محاسبة المقصرين في الدفاع عن العراق والشعب العراقي ممن تسببوا في تسليم الأرض والسلاح إلى الجماعات الإرهابية التي كان لها الدور الفعال في إستنزاف موارد الدولة وتهجير الملايين من سكان المحافظات.

١٩- إيجاد حلول عملية لمشكلة النازحين بما يحفظ لهم حياة كريمة.

٢٠- إلزام أعضاء مجلس النواب الذين يصرحون للإعلام بشأن تُهَم الفساد عن المسؤولين تسليم ما لديهم من وثائق للإدعاء العام وإتخاذ الإجراءات القانونية بذلك.

٢١- إلزام اللجان النيابية وبحسب الإختصاص بعقد جلسات الإستماع لمناقشة طلبات المتظاهرين وبحضور المسؤولين المعنيين لمناقشة القضايا الواردة في هذه المطالب وأن تتم تغطية ذلك إعلامياً.

٢٢- الإسراع في إنجاز مقترحات ومشاريع القوانين بما يعجل في تأمين الخدمات للمواطنين وتبني آلية المبادرة بالقراءة الأولى عقب تقديمها ومن ثم الإحالة إلى اللجان النيابية وإدراجها للقراءة الثانية خلال مدة لا تتجاوز (١٤) يوماً وأن يتم التصويت على مقترح أو مشروع القانون خلال مدة لا تتجاوز (١٤) يوماً من تاريخ قراءته القراءة الثانية.

٢٣- إلزام لجنة الشهداء والضحايا والسجناء السياسيين بإنجاز موضوع التعديلات على مشروع قانون تعويض المتضررين جراء العمليات الحربية والأخطاء العسكرية والعمليات الإرهابية بما يؤمن تعويض شهداء أبناء القوات الأمنية والبيشمركة وأبناء الحشد الشعبي والعشائر بأقرب وقت ممكن.

٢٤- عقد أعضاء المجلس في المحافظة جلسات إجتماع شهرية مع مجلس المحافظة لمتابعة المشاكل والمعوقات التي تعترض عملها وبما يساهم حل هذه المشاكل والمعوقات.

٢٥- الإيعاز إلى مكاتب المحافظات لإستلام طلبات المواطنين بشكل عام والمتظاهرين بشكل خاص وإحالتها إلى مجلس النواب للعمل على تحقيقها.

أطلب من السيدات والسادة أعضاء المجلس التصويت على حزمة الإصلاحات النيابية كحزمة أولية جملةً واحدة، وهناك طلبات قُدمت من قبل بعض السادة النواب ورؤساء الكتل ستدرج في حزمة ثانية.

تصويت.

(تم التصويت بالموافقة بالإجماع).

ترفع الجلسة إلى الساعة الواحدة ظهراً.

رفعت الجلسة الساعة (١٢:٠٥) ظهراً.

****

****

بسم الله الرحمن الرحيم

يقف مجلس النواب العراقي أمام استحقاق شعبي تاريخي مهم يمثل تجربة جديدة في قدرتنا على اتخاذ القرارات الحاسمة والفاصلة والعابرة لكل أنماط العمل السابقة التي انحسرت في اطارات ثابتة ومعتادة تم التأكد من عدم نجاعتها وصلاحيتها للظروف القاسية والمعقدة والتي يعيشها العراق منذ اكثر من عقد من الزمن.

أيها الآخوة والاخوات

اننا اليوم امام اختبار حقيقي في إثبات قدرتنا على والتحول من الروتين السياسي الى ركوب الصعاب من الإجراءات التي لم نجربها سابقا، وفضل ذلك كله يعود الى شعبنا المبدع الذي عود العالم على قدرته العظيمة في خلق الجديد في زمن المِحنة.

لقد استطاعت جموع المتظاهرين ان تبتكر مدرسة سياسية جديدة في التفكير والتطبيق تقوم على أساس الإرادة والتحدي والصبر والثبات، فقد جاءت حزمة الإصلاح التي تقدمت بها الحكومة والبرلمان من رحم فكر الشعب، الذي وقدم للعالم نتاجا علميا ومعرفيا وثوريا لم يكن بوسع أمة ان تبدعه وتمنحه الا أمة العراق العظيمة.

لا شك أن حزمتي الإصلاح الحكومية والبرلمانية تمثل انعطافة في السلوك النظري والتطبيقي في فكر الدولة الحديثة، وربما يكون اقتحام هذا النهج صعبا للوهلة الاولى لكنه سيثبت صحته فيما بعد، بالتأكيد فالبقاء على المسلّمات الجامدة يبقينا في قعر الوادي.

ان مجلس النواب العراقي قد عمل طوال عام تشريعي بجد واجتهاد وارادة صلبة فهو الذي ولدت منه هذه الحكومة التي بادرت بالاصلاحات وهو ذاته الذي شرع ورقة الإتفاق السياسي التي لا تبتعد كثيرا عن مغزى الإجراءات الإصلاحية التي نحن بصدد التصويت عليها اليوم.

الآخوة النواب

ان شعبكم ينتظر منكم ان تقفوا معه اليوم وأنتم ابناءه وقد أنتخبكم لمثل هذا اليوم، نعم أنتم ابناء عشائره النجباء وخريجوا جامعاته الافذاذ ورجال ميدانه الأبطال، ومنكم الطبيب والمهندس ورجل الدين والتاجر وشيخ العشيرة والمثقف والشاعر والعامل والموظف والفلاح ومن كل الشرائح والقوميات والمذاهب والأديان والمشارب الفكرية والثقافية والدينية، وهذا يعني أنكم صداه وانعكاسه الحقيقي الأصيل.

ان ثقة الشعب بكم عظيمة وهو ينتظر منكم الكثير وأتمنى ان تكون خطوة اليوم الاولى وليست الاخيرة وأم نستمر في نهج الإصلاح بذات الروح والارادة دون تردد.

نعم ربما خسر بعض الآخوة مواقعهم في الدولة لكن مواقعهم في قلوب اهلهم لا زالت كما هي ان هم أحسنوا العمل في فترات تسنمهم المناصب، وبالتاكيد هم يؤمنون ان العراق أغلى من المواقع الفردية، وهم اليوم

باستجابتهم يمنحون الحكومة والبرلمان فرصة للشروع بما يريانه مناسبا في مسيرة الإصلاح.

السيدات والسادة النواب

في الوقت الذي نعمل معا لاصلاح وضعنا الاداري والسياسي لابد ان نتذكر مواجهتنا الكبرى للارهاب وإبناؤنا الذين ينزفون دما في معركة الشرف ضد داعش وهم يمارسون اصلاحا من نوع اخر ذلك هو إصلاح الأمن والسلم والحياة، ومعهم شعبكم المهجر النازح الذي رفض بكبرياءه ان يرزح تحت حكم داعش وحتى أولائك المرتهنين من أهلنا في نينوى والذين ينتظرون أمل التحرير والإنقاذ، ولنا ان ندرك بعد ذلك حجم المسؤولية الملقاة علينا في ان نتحمّل بعض ضريبة إصلاح وضعنا فما يعانيه شعبنا اكبر والتضحية التي يقدمها عظيمة وتحستحق منا التبجيل والاحترام.

ختاما

الشكر لكل متظاهر تحمل عبيء الحر والتعب والمشقة فقدم لامته هذه الخطوة التاريخية، والشكر للمراجع الدينية على الدعم اللامحدود لخطوتنا المباركة، والشكر لأبطالنا الافذاذ في ساحات الشرف للدفاع عن العراق.

والشكر لكم أنتم يا نواب الشعب العظيم الذي علمنا ان شرعية الثورة شارع اكبر واحكم من مشروعية القوالب الجاهزة، وسيبقى الشعب العراقي هو صاحب الكلمة الاولى الفصل في تقييم مسار الإصلاح وفق الإطار الدستوري والقانوني الذي نحترمه ونحافظ عليه.

والله يوفقكم ويرعاكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بسم الله الرحمن الرحيم

قـــرار
مجلـــس الـــوزراء
رقـــم (٣٠٧) لسنـــة ٢٠١٥

قـرّرَ مجلـس الـوزراء بجلستـه الاستثنائيـة الأولـى المُنعقـدة بتأريـخ ٢٠١٥/٨/٩ ، الجلسـة الحاديـة والخمسـون منـذ تشكيـل الحكومة في ٢٠١٤/٩/٩ مـا يأتـي:

الموافقـة على الحزمـة الأولـى من الإصلاحـات التـي قدمهـا السيـد رئيـس مجلـس الـوزراء المرافقـة ربطـاً بهـذا القـرار ، ودعـوة مجلـس النـواب الـى المصادقـة عليهـا ، وتفويـض السيـد رئيـس مجلـس الـوزراء لتمكينـه مـن إجـراء الإصلاحـات التـي دعـت اليهـا المرجعيـة الدينيـة العليـا وطالـب بهـا المواطنـون في محاربـة الفسـاد وتحقيـق العدالـة الاجتماعيـة .

د. حامـد خلـف أحمـد
الأميـن العـام لمجلـس الـوزراء وكالـةً
٢٠١٥/٨/١٠

الحزمة الاولى للإصلاحات المقدمة من قبل السيد رئيس مجلس الوزراء الدكتور حيدر العبادي في الجلسة الإستثنائية لمجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ ٢٠١٥/٨/٩ والتي اقرها المجلس بالإجماع

بعد التوكل على الله، واستجابة للنداءات المخلصة للمرجعية الرشيدة التي رسمت خطوطاً واضحة لتفعيل الاصلاح السياسي والاداري، واحتراماً لإرادة شعبنا العزيز في انجاز **مطالباته** المشروعة، ومع التاكيد على اسناد القوات المسلحة والامنية والحشد الشعبي، ودعم الوزارات والجهات الاخرى للجهد الحربي بتحقيق النصر الناجز على عصابات داعش.

وبناءً على مقتضيات المصلحة العامة، واستناداً الى المادة (٧٨) من الدستور وجهنا باعتماد حزمة الاصلاحات الاتية:

اولاً: محور الاصلاح الإداري

١. تقليص شامل وفوري في أعداد الحمايات لكل المسؤولين في الدولة بضمنها الرئاسات الثلاث والوزراء والنواب والدرجات الخاصة والمدراء العامين والمحافظين واعضاء مجالس المحافظات ومَن بدرجاتهم، ويتم تحويل الفائض الى وزارتي الدفاع والداخلية حسب التبعية لتدريبهم وتأهيلهم للقيام بمهامهم الوطنية في الدفاع عن الوطن وحماية المواطنين، والاستمرار بتحديد الامتيازات الأخرى للمسؤولين بما فيها (السيارات و السكن) على وفق معايير قانونية عادلة.

٢. الغاء مناصب نواب رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء فوراً.

٣. إبعاد جميع المناصب العليا من هيئات مستقلة ووكلاء وزارات ومستشارين ومدراء عامين عن المحاصصة السياسية والطائفية، وتتولى لجنة مهنية يعينها رئيس مجلس الوزراء اختيار المرشحين في ضوء معايير الكفاءة والنزاهة بالاستفادة من الخبرات الوطنية والدولية في هذا المجال، واعفاء من لا تتوفر فيه الشروط المطلوبة.

٤. ترشيق الوزارات والهيئات لرفع الكفاءة في العمل الحكومي وتخفيض النفقات.

٥. اخضاع الوزارات والجهات الأخرى غير المرتبطة بوزارة الى المساءلة والمحاسبة من خلال برامج تقويم معدة لهذا الغرض وتتولى لجنة لتقويم الاداء تقديم تقارير دورية الى السيد رئيس مجلس الوزراء.

٦. الغاء مواقع المستشارين في الوزارات خارج الملاك وتحديد مستشاري الرئاسات الثلاث بخمسة مستشارين لكل رئاسة.

٧. إلغاء الفوارق في الرواتب من خلال اصلاح نظام الرواتب والمخصصات، وتقديم نظام جديد خلال شهر.

٨. الغاء المخصصات الاستثنائية لكل الرئاسات والهيئات ومؤسسات الدولة والمتقاعدين منها حسب تعليمات يصدرها رئيس مجلس الوزراء تأخذ بالاعتبار العدالة والمهنية والاختصاص.

٩. تخويل رئيس مجلس الوزراء صلاحية إقالة المحافظين ورؤساء مجالس المحافظات والمجالس المحلية واعضائها في حال حصول خلل في الاداء او انتهاك للقوانين النافذة او حالات الفساد، وتقليص عدد أعضاء المجالس.

ثانياً: محور الاصلاح المالي

١. اصلاح بُنية نفقات وايرادات الدولة من خلال:

أ. معالجة التهرب الضريبي سواء فيما يتعلق بضريبة الدخل وتوسيع الوعاء الضريبي على ان يكون النظام ميسراً يتعامل المشمولين بايجابية **معه** ، وتطوير النظام على أسس دقيقة لمنع الفساد وتخفيف العبء على أصحاب المهن الحرّة.

ب. تطبيق التعرفة الكمركية بصورة عادلة على جميع المنافذ الحدودية، وبضمنها منافذ إقليم كردستان؛ والاستعانة بالشركات العالمية الرصينة في هذا المجال لمنع الفساد وتشجيع المنتوج الوطني؛ ومنع إغراق السوق العراقية.

٢. خفض الحد الاعلى للرواتب التقاعدية للمسؤولين واجراء تعديلات تقدم خلال اسبوع تعالج القرارات الخاطئة التي اتخذت سابقاً.

ثالثاً: محور الاصلاح الاقتصادي

١. تتولى خلية الأزمة اتخاذ القرارات المناسبة لتفعيل حركة الاستثمار وتنشيط القطاع الخاص من خلال :
أ. تفعيل القروض لتنشيط حركة الاقتصاد في البلاد، وتشغيل العاطلين عن العمل، سواء التي أقرتها الخلية فيما يتعلق بالقروض المقررة للقطاع الصناعي والقطاع الزراعي وقطاع الاسكان والبالغ (٥) ترليون دينار، وفيما يتعلق بقروض دعم المشاريع الصغيرة البالغة ترليون دينار. وعلى اللجنة المكلفة بوضع آلياتها تقديم توصياتها قبل نهاية هذا الاسبوع.

ب. العمل على تفعيل قرار مجلس الوزراء وخلية الازمة بدفع المستحقات واجبة الدفع الى شركات القطاع الخاص، والاعلان عن ذلك؛ بصورة منصفة لتسهيل عملها وخلق فرص عمل جديدة.

ج. انجاز برنامج الدفع الآجل المكلفة باعداده وزارة التخطيط بالتعاون مع وزارة المالية خلال اسبوع ، **ورفعه** الى خلية الازمة لأقراره، من أجل توفير خدمات للمواطنين.

٢. الغاء جميع الاستثناءات من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية بأستثناء عقود التسليح في وزارة الدفاع حالياً، وتخويل رئيس مجلس الوزراء منح الاستثناءات في الحالات الطارئة.

٣. تفعيل ستراتيجيات العمل الرصينة التي اعدتها مؤسسات الدولة ومنها بشكل خاص ما انجز بالتعاون مع منظمات دولية.

رابعاً : محور الخدمات

١. الخروج بحزمة اجراءات لحسم مشاكل الكهرباء في مجالات: الانتاج ، النقل والتوزيع ، والجباية وعلى ان يُنجز ذلك خلال اسبوعين.

٢. تبني برنامج رقابة مجتمعية فعال لكشف التراجع او الفشل في تقديم الخدمات بغية محاسبة المقصرين، ويقتضي ذلك تفعيل عمل جباية تقديم الخدمات بشكل كفوء سواء على مستوى الوزارات، او الحكومات المحلية.

خامساً: محور مكافحة الفساد

١. فتح ملفات الفساد السابقة والحالية تحت اشراف مجلس مكافحة الفساد يتولى السيد رئيس مجلس الوزراء **رئاسته** ، يتشكل من المختصين ويعمل بمبدأ **(من أين لك هذا)**، ودعوة القضاء الى اعتماد عددٍ من القضاة المختصين المعروفين بالنزاهة التامة للتحقيق فيها ومحاكمة الفاسدين، ووضع سقف زمني لحسم قضايا الرقابة وكشف الفساد والاعلان عنها طبقاً للقانون.

٢. تنشيط دور المؤسسات الرقابية والكشف عن المفسدين ووضع معايير لتقييم اداء المؤسسات الرقابية ويقتضي ذلك: تفعيل دور هيئة النزاهة الوطنية، وإعادة النظر في مكاتب المفتشين العموميين والتركيز على المهام الأساسية لمكاتبهم بما يقتضي ذلك من ترشيق هذه المكاتب، وإيقاف الترهل فيها، من أجل ان تكون فاعلة.

أن هذه القرارات والتوجهات التي نطلقها اليوم، تشكل الحزمة الاولى على طريق الاصلاح الذي ننشده، ومكافحة الفساد. ومع إقرار هذه الحُزمة سنتخذُ الاجراءات اللازمة لتنفيذها بعد مصادقة مجلس النواب عليها.

والله ولي التوفيق

الدكتور حيدر العبادي
رئيس مجلس الوزراء
٢٠١٥/٨/٩